

اليهود والمضايقات التي اخضعوا لها قد وصلت اخيرا الى عرشنا السلطاني .
ولم يمض سوى وقت قصير منذ اتي ببعض اليهود القاطنين في جزيرة رودس
الى القسطنطينية ، حيث جرى تقديمهم للمحاكمة واصدار الحكم بشأن
قضيتهم حسب الانظمة الجديدة ، وقد ثبتت براءتهم تماما من التهم الموجة
بحقهم . وقد تم تنفيذ ما اقتضاه العدل والانصاف بحقهم .

وبالاضافة الى ذلك فقد جرى فحص الكتب الدينية لليهود من قبل العلماء
ذوي المعرفة بالكتابات الدينية ، وبنتيجة هذا الفحص تبين ان اليهود محرم
عليهم ليس فقط استخدام الدم البشري ولكن من المحرم عليهم ايضا
استعمال دم الحيوان . وعلى هذا فان التهم الموجهة ضدهم وضد ديانتهم ليست
سوى مزاعم باطلة .

ولهذا السبب ، وبسبب المحبة التي نحملها لرعايانا ، فاننا لا نستطيع السماح
بمضايقة واضطهاد الملة اليهودية (التي ثبتت براءتها من التهمة التي وجهت
اليها) بناء على اتهامات ليس لها اي اساس من الصحة ، وبناء على الخط
الشريف الصادر في كلماته فان الملة اليهودية سيكون لها نفس المزايا وتتمتع
بنفس الامتيازات المنوحة للملل العديدة الخاضعة لسلطتنا .
يتوجب حماية الملة اليهودية والدفاع عنها .

ولاجل هذا الغرض فقد اعطينا الاوامر الواضحة بأن الملة اليهودية القاطنة
في جميع ارجاء سلطنتنا سوف تتمتع بنفس الحماية التي يتمتع بها جميع رعايا
الباب العالي ، وسوف لا يمسه احد بأية طريقة كانت (الا بالعدل) ، لا فيما
يتعلق بممارساتهم لديانتهم ، ولا فيما يتعلق بسلامتهم وامنهم . وبناء على ما
تقدم صدر هذا الفرمان ، المهور بخاتمتنا الهمايوني ، عن قصرنا السلطاني ،
الى الملة الاسرائيلية

صدر في القسطنطينية في ١٢ رمضان ١٢٥٦ الموافق ٦ نوفمبر ١٨٤٠ ، (١) .

عام ١٨٤٠ - عام فاصل

ان عام ١٨٤٠ هو من بين الاعوام القليلة التي تستحق وصف عام فاصل ،
خلال القرنين الماضيين . ففي ربيع ذلك العام وصلت جيوش محمد علي التي
كان يقودها ابنه ابراهيم باشا الى الإناضول ، وواجهت الامبراطورية العثمانية
خطرا حقيقيا بالسقوط . وهذا الامر دفع بريطانيا ، التي كانت سياستها تقضي
بالحفاظ على الامبراطورية العثمانية اقصى مدة ممكنة ، الى الدعوة الى مؤتمر
دولي ، وتم عقد هذا المؤتمر في ١٥ تموز ١٨٤٠ وحضرته كل من بريطانيا
وروسيا والنمسا وبروسيا ، وتغيبت عنه فرنسا التي كانت تساند محمد علي .
وصدر عن المؤتمر انذار الى محمد علي يطلب منه الاعتراف بخضوعه للسُلطان